

## هل يؤثر رحيل أوباما على الأزمة السورية؟

- د. خيام الزعبي\***

الأزمة السورية الراهنة هي نتاج الرؤية الأميركية للشرق الأوسط، ذلك أنّ دمشق كانت تحديًا إقليميا وأميركا وحلفائها، حيث كانت واشنطن تسعى إلى إسقاط نظام الأسد وإحداث الفوضى في بعض بلدان المنطقة، بدلًا من أن تبادر إلى تقديم أفكار إيجابية تسهم في حل الأزمة السورية، ذهبت إلى الحدود القصوى في التهيئة لتقسيم وتجزئة سورية، وفي هذا الإطار وضعت على جدول أعمالها تاجيح نار الحرب الأهلية، وبذلك أصبحت أميركا لاعبًا أساسيًا في خلط الأوراق في البلاد لضفيّة حساباتها مع الخصوم، فعلى ما يبدو أنّ الحرب المستمرة بكل تفاصيلها، وضعت المنطقة برمتها على صفيح ساخن جدًا، وأمام مرحلة تاريخية جديدة، يبادر فيها الغرب وحلفاؤه إلى التأمّر على سورية التي أشعلوها حديدًا.

في سورية اتجهت أميركا في المجالات الدبلوماسية نحو سياسات التفاق والخداع، فلم تخرج استراتيجيتها عن تسليح المجموعات المتطرفة وأخواتها من جدول أعمالها، بينما تؤكد في بعض المحافل الدولية على إيجاد جدول دبلوماسي للأزمة، وقد أعلن البيت الأبيض مرارا أنه قدّم الأسلحة للمعارضة المسلحة، ولتحقيق ذلك صادق الكونغرس على مبالغ بهذا الخصوص، ومن جانب آخر أعلن أنه يقبل خطة «جيف 3»، ويسعى إلى وقف نزيف الدماء، ومثل هذه المواقف تشير إلى أنّ أميركا لا تعلم بالضبط ماذا تريد أن تفعل تجاه سورية، فطريقة تعاطي إدارة الرئيس أوباما مع الأزمة السورية كانت من أهم الأسباب التي أدّت إلى استنهاض مئات الآلاف في سورية، وبالتالي فإنّ سياسة أوباما حيال سورية تشبه سياسة سلفه بيل كلينتون تجاه البوسنة والهرسك.

في إطار ذلك لا يمكن أن نفصل ما يجري في سورية عما يحدث في العراق من تدمير ومن قضاء عليه كبلد عربي موحد، ولا يمكن أن نفصل ما يجري في سورية عما يجري في مصر أو ليبيا أو اليمن والصومال وغيرها، كما لا يمكن أن نفصله عن مخططات إشاعة الفوضى والصراعات الداخلية في الدول العربية...

إذا... هو مخطط واحد يشمل المنطقة العربية كلها، ولا يستفيد منه إلا أميركا وحلفاؤها والقوى الطامعة في الهيمنة على مقدرات المنطقة، ولهذا ليس من الغريب أن نلاحظ أنّ أميركا والغرب كلهم يقفون اليوم بكل قوة بجانب «داعش» والمجموعات المسلحة في الحرب التي تشنها على سورية، هم يفعلون هذا لأنهم يدركون أن هذه المجموعات المتطرفة تقوم بأحد الأدوار المهمة في مخطط الإبادة الأكبر للمنطقة العربية كلها، ولهذا فإنّ ما جرى في المنطقة وما يزال هو مصلحة أميركية «إسرائيلية» بالدرجة الأولى، وإعادة ترتيب جديد للمنطقة بمشاريع تدويل أزمات داخلية عربية لأنّ سياستها لا يمكنها العيش في منطقة قوية بل تريد ترميقها وتفتيتها من خلال الركوب على «ثورات» الشعوب العربية لإسقاط أنظمتها. اليوم تعتزم أميركا والغرب التعويض عن ما ارتكبه من أخطاء في سورية، وذلك يحاولون تطويق الأزمة السورية عبر الصيغة الجديدة التي يريدها، وبناء على ذلك فإنّ اعتماد واشنطن لنهج جديد تجاه سورية لم يأت اختياريا، بل هو أمر فرض عليها، وجاء نتيجة صمود الجيش العربي السوري ومن بعده محور المقاومة، ومما لا شك فيه أنّ المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط، تواجه تحديات وتهديدات كبيرة أمام الرئيس الأميركي الجديد، بسبب نموّ وتطوّر دول على حساب السياسة الأميركية التي رسمها الرئيس أوباما طيلة فترة حكمه للولايات المتحدة، ومنذ دخول الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض سنة 2009 والسياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط مشتتة وغير مدروسة، بدليل أنّ دول الشرق الأوسط اتجهت نحو وضع أكثر فوضوية، وتلتصق هذه السياسة إلى خسارة واشنطن لمصداقيتها، وخسارة لقب ما هو أهمّ بأنّ أميركا هي القوة العظمى في العالم، إضافة إلى التهديدات الأوباما التي صدّع رؤوسنا بها في المنطقة، لذلك لا يجب أن يدفع خطابات المرشحين الأميركيين في سباق الرئاسة، دونالد ترامب، وهيلاري كلينتون، إلى الاعتقاد بأنّ ثمة ارتباطا في السياسة الأميركية الرسمية الخارجية، لمن سيتولى منصب رئيس الولايات المتحدة، فقد يكون صحيحا وجود بعض الهوامش، لكن السياسة الأميركية الاستراتيجية واحدة، وهي الدعم المطلق لـ«إسرائيل» والحفاظ على أمنها وثقوتها العسكري، ويتضح ذلك من خلال اعتبار كلينتون القدس عاصمة أبدية لـإسرائيل، أما ترامب الذي يعادي المسلمين في أميركا، فقد أصدر في عام 2013 شريط فيديو يساند فيه رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو، أثناء الانتخابات الإسرائيلية، ودعمه فكرة «الدولة اليهودية»، ذلك فإنّ النقطه الرئيسة، تتمثل في أنّ السياسة الأميركية لا يتخذها أفراد، بل هي نتاج تقاعل بين مؤسسات مختلفة تعبر عن ميزان القوى داخل النخبية الحاكمة، فهي نخبٌ لا فرد واحد، وبالتالي نلاحظ أنّ السياسة الأميركية على المستوى الإستراتيجي تتسم بنوع من الاستمرارية والديمومة، ومن ذلك الالتزام بأمن وثقوّ الكيان الصهيوني، لذلك لا نتوقع أيّ تغيرٍ في السياسة الأميركية، والمتابع لسياسة أميركا تجاه سورية خلال الأزمة، يجد أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة اعتمدت سياسة إشغال واستنزاف، فما أنّ تهدأ جبهة مواجهة حتى يفتحوا له أخرى، كي تتصرف عن الامتثال بالتطور وامتلاك القوة. مجمالاً... إنّ أميركا المسؤولة عن شُرّ ما يزيد على الأربعين حربا وغزوا في المنطقة والمساهمة في شُرّ ما يقسم البلاد العربية وهي صاحبة القواعد العسكرية المتناثرة كإليوتور على عوادت بلدان العالم من اليابان إلى دول الخليج مروراً بالعراق، جاءت إلى المنطقة لتخوض الحرب عبر وكلائها الإقليميين، وقد اخترعت حجة القضاء على الإرهاب كما تدّعي لتجرب أسلحتها الشيطانية على الشعوب العربية، وباختصار شديد، أنه في الاستراتيجيات الأميركية يفوز من يفوز فمفسلس الحرب على الأمة العربية مستمر حتى يومنا هذا، وهي متروعة في سورية وتوجهها كما تشاء ووفق مصالحها ومصالح حليفها المدللة «إسرائيل».

لا يخفى السيد دي ميستورا تشاؤمه من حصيلة مؤتمر فيينا، فهو يجر قادر على تحديث موع جديد لمحددات جنيف.
جون كيري غير متفائل بتحول المخططات النظرية التي تتضمّنها النقاهاث مع موسكو إلى وقائع.
الجبير متشائم مما يجري في سورية ويريد الخطة البديلة.
جماعة الرياض في خيبة أمل مما فعله الحلفاء في فيينا، طالما أنّ ما تريد موسكو تتصلص عليه.
فيينا لم يحقق حلا بالنراضي، ولا تفاهمًا سياسياً يجعل السعودية وإيران وأميركا وروسيا في مركب واحد، ومن كان يتوّم حدوث شيء مشكلته في أوامه وليس في ما حدث.
الغلوب من فيينا أو ما يستوى سياسي دولي أو إقليمي كي ينتج من زاوية مصلحة سورية ألا يفرض تقديم تنازلات على الدولة السورية من قبل حلفائها، ولا يقلبوا بنصوص تمنح الإرهاب دعوة وإراء أعذار، وتحوّل البحث عن وهم مصالحة بين الدولة ومعارضة في مجرد غطاء للإرهاب.

في فيينا صدر بيان سياسي يتضمّن أولوية الحرب على الإرهاب ودعوة للمعارضة إلى موقف واضح من «النصرة».
فيينا جيد ولذلك يتشاهمون.

التعليق السياسي

## المقاومة؛ التراكم المفتوح

- صادق النابلسي**

لا تدخل إلى جلسة مع أخصام للمقاومة إلا ويضغون دورها وسلاحتها في دائرة الإشتباه أو الاتهام. أصلاً، لا موضوع عندهم يستحق كذ الكلام، وجهد الشجار، وعرق النصال، أولى أمته. الموقف منها لا يتصل براهن الأحداث، حتى يقال أنّ نشاطاتها التي تجاوزت حق الدفاع عن لبنان في وجه العدو «الإسرائيلي» إلى الانتشار في ساحات المقاومة لمعالجة تراخي الوشاح بين اعتراضات قاسية وانتقادات فجّة، بل الأمر يعود في الأساس إلى نوع الخيار الأيديولوجي الذي يؤبّد رغبتها في إزالة العدو «الإسرائيلي»، سواء انصل هذه الخيار بمشاعر وأمانى القوميين العرب الأولى التي تريد استعادة فلسطين «من البحر إلى النهر»، أم بالتفوّح الثوري الإيراني الذي يلحظ في عقيدته الدينية وإستراتيجيته العسكرية «إزالة إسرائيل» وعندما يبيض بين «ال مقاومة حينما تنشّد إلى المدار «العروبي» أو «الفارسي» تجعل لبنان عرضة لأهوال وساحة تقيض بالفغود الخارجي، كما أنّ استقلالها بقرار الخوف إلى وضع يوفق قدرة البلد الصغير على التحلّل ويرتّب كثفة باهظة على كل مواطن. ثمّ كيف يمكن القبول بأن يجاور الدولة منْ ضيقّ عليها فسحة السيادة والسلطة والدور وينافسها المكان ويضارعها السمات؟

والإجابة على إشكاليات الخصوم لها مداخل كثيرة، لكن المدخل التاريخي والوعي النظري يساقيات الصراع مع العدو «الإسرائيلي» وصولاً إلى اللحظة الحالية، مهم لمعرفة أنّ المقاومة لم تنشأ من الزامات الثورة الإيرانية ولا قامت على محدثات وتعريفات المذ القومي الناصري. هي في الأساس تركيب محلي خاص تشكّل ردأ على الاعتداءات «الإسرائيلية» التي هذت أرض اللبنانيين بالضياح التامّ ووجودهم بافغاء الكامل. الرواية التاريخية التي توفّق بدايات الاعتداءات على جنوب لبنان بعيدة عن التزيين والتنمويه والمعتدل، والشواهد على الأحداث الأيمية التي وقعت ونقلتها وسائل الإعلام الحقبية والبصرية والمقروءة أكثر من أن تحصى، وكلها تُضفي على حقيقة المشهد ومسارات العمل المقاوم الذي انطلق على قاعدة الاعتبارات الوطنية والقومية وحتى الأممية، ذلك قبل أن ينشأ حزب الله.

المناخ العام في لبنان منذ الستينيات قريباً وهو يشعل بالمشعارات الثورية، والمديان يعج بالانتقارات المقاومة التي تنوعت هوياتها وفيلخاتها القنائدية والسياسية، قبل أن تضجج نوا الروعي التاريخي حركة جديدة هي نتيجة طبيعية للتفاعل بين العنورث والوقاد داخل ساحة الصراع مع العدو «الإسرائيلي» التي طرأت على المقاومة الكثير من التغيّرات والتبدّلات. وبما أنّ العمل المقاوم هو شكل مفتوح ومرن، منغفّر دائماً في حالة صنع ونمو وتراكم وتعرّف وبحث على الكليات والصيغ الثقافية والثورية، ولا شك أنّ صعود الثورة الإسلامية الإيرانية على مسرح الأحداث دفع الحركة الوليدة لمحاكاة تصوراتها الإنسانية والتحنس لنموذجها الحركي والقبول بها كخاصة بعدما تحلّى النظام الرسمي العربي عن حماية سيادة لبنان وعن رقد قوى وفصائل المقاومة بتشعباتها المختلفة بالغطاء السياسي والدعم المادي والعسكري.

إذا، المقاومة من منبت لبناني أصيل وليست نتاج فرض خارجي، وقد استندت في ولادتها وفعاليتها وتطورها واستمرارها إلى واقع تاريخي ومتغيّرات حصلت في البنيّتين المحلية والإقليمية على حدّ سواء. فنّ يشكو من نشأتها إلى جوار الدولة، فلأنّ الدولة كانت مقنوصة السيادة، مسلوية الإرادة، مشلولة القوّى، مقلّعة الاوصال، محدودة الخيارات، مقفّدة بقفود طائفية تمنعها أن تكون دولة عميقة بمؤسّساتها، وجديّة في الدفاع عن مواطنيها، ومن الطبيعي بحسب المنطق الفيزيائي أنّ يقع في يماذ الدولة وأن تتوئب قوى لتلتبث في المساحات التي انسحبت منها الدولة، لكنّ الفرق بين المقاومة وأحزاب مارست العمل المقاوم فلسطينية كانت أم لبنانية، أنّها لم تعجز هويتها الأيديولوجية عبر الانفصال عن مشروع الدولة أو وجمعتها، ولا سخرت نفوذها وإنجازات على حساب فكرة الوطن، ولا مارست عصبيّة الإنعزال الطائفي، بل كان الدوم المُسال والتضحيات الجسام ضمن شكلها في إطار تدعيم بنية الدولة وتقويتها وإعادة العمل لمحركاتها للحفاظ على الوطن وتجنّبه كاس التقسيم وشكاله الرامية الدائمة. فنّ يلام في هذه الحالة المقاومة التي لا ترغّب بممارسة دور الدولة لا أصالة ولا وكالة، أم الدولة التي أدارت ظهرها للعدو والمواطنين وأعتت نفسها من موقد شعاع لأنها تحافظ للمسؤولية ولا تريد تخملها؟ ومن يشكو من عدم إيمان لها، فلأنّ الدول الغربية الكبرى التي «تقدّس ديمقراطياتها وبيّن حرصها على حقوق الإنسان»، لا تجد مصلحة لها في دعم بلد يقف في وجه الكيان «الإسرائيلي». فكيف تدعم لبنان حين يُمسي بدعم العزم على الدفاع عن نفسه في وجه خروقات وانتهاكات الحليف «الإسرائيلي» الذي أنشأته ليضمن مصالحها؟ أو كيف تدعم مقاومة في عقيدتها بعدم «إسرائيل» وإفناؤها من الوجود؟

أمّا الدول الغربية فبعضها متورّط بالتبعية المطلقة للغرب وليس لها حظ من الاستقلال والارادة الفعلية لكي تقدم على خطوة مناقضة لأغبيطيتها، وأخرى تخشى أشدّ الخشية القياك بأي مسعى أو نشاط أو تحرّك داعم للمقاومة يدخلها في تعقيدات أو عمليات صراعية مع أنظمة الاستعماري في غنى عنها؛ فمن أين تأتي بدولة عربية أو غربية بدلاً عن إيران إذا كانت الدول الغربية والعربية إما ضالعة بمساندة (إسرائيل) على جرائمها وأمّا نائية بنفسها إلى أقصى الحدود الممكنة.

ومن يشكو من مصادرة المقاومة لقرار الحرب، وهو زعم غير

## البناء

صحيح، ينسى أنه هو من يصادر قرار الدولة بالدفاع عن شعبها.

فمنذ أن نشأت هذه الدولة وهناك استثنائ خثوي يعرقل أي توجه يمكنها من أداء مهمّاتها في حماية البشر والحجر. لقد ظلت الدولة محكومة بخطوط المصالح الطائفية والحزبية والهجوية، وعجزت عن تدبير صيغة لضمان سيادة البلد. وموقفها الرسمي المكرّر حتى اللحظة قائم على مناشدة الدول الغربية والعربية للمساعدة.

وهذا ما أفضى إلى ضعف هيبتها أمام مواطنيها واعتمادها على مصادر المعونات الخارجية لمعالجة تراخي الوشاح بين الأطراف المكوّنة لها أو لمواجهة مخاطر تتجاوز السوق المتفق عليها إقليميا ودوليا لاستمرارها. ثمّ ألا يسأل هؤلاء الشاكوا ما تعهدت توريط لبنان بحروب عبثية، وأنّ ما قامت به سمته الجنون والعنف الأعمى والحري وراء مصالح مذهبية أو تحقيقاً لغايات حلفائها؟ هل تحرير لبنان عام 2000 يصنّف في خانة مصادرة قرار الحرب؟ هل مطاردة الاحتلال من مزارع شيعا مصادرة قرار الحرب؟ هل في الردّ على الانتهاكات «الإسرائيلية» اليومية في البزّ والبحر والجوّ مصادرة قرار الحرب؟ وعندما يحار الشاكون في الإجابة ويلوذون بالصمت أو الهروب إلى تجريديات تنفع بالادأ مثل السويد والدمنمارك وليس لبنان، نراهم يتوضعون بقولة: منْ حوّل المقاومة الدفاع عن لبنان؟

نعم، منْ حوّلها هو نفس وجود الاحتلال «الإسرائيلي» بدوافعه العدوانية، وهو نفس غياب الدولة التي لم تحنّ لكرامة مواطن ولم تابه لتفعل عدو، وهو نفس منطلق اللابماليين في هذه الحياة الذين لا يعلمون أنّ السير على طريقهم مدعاة للذل والهوان والسحق وزوال الوطن الذي به يسرحون ويمرحون. وكانّ بقاء الأوطان يبقى فيه التخلّط و«حب الحياة» وحسن السيرة والبدول الكبرى والمؤسّسات الدولية؛

ومن يشكو من فاضد التدخل الخارجي تراه لا يكثر كما تفعله الولايات المتحدة الأميركية في بلدان المنطقة ومنها لبنان. فأميركا (دولة عطلى) لا يُبذد بسياساتها العدوانية وتدخلاتها في شؤون الإدارة والقضاء والمال والغاز والجيش والأمن والإعلام إلى آخر التفاصيل التي لا حصر لها، وسيفرها تماما الشاكون السامي يحظى دائما بالكرتيم والحفاوة ويقرّر لنا (رئيس جمهوريتنا أو الفوضى)؛ فهل يميز استحقاق من دون رضا أميركا؟ هل في تاريخنا ما يؤكّد أننا كنا أسيد قرارانا أم أنّ سرقاء الدول الكبرى كانوا يقرّرون ما يوافق مصالحهم ويعطّلون ما يتناقضها؟ عجيب أمر هؤلاء الشاكين. فلماذا تحظى دول كاميركا وفرنسا وبريطانيا بترحيب وتقمّم لسياساتها ويتعاون معها وتلقن لها ويتوّدن لتمثيلها، وهي التي قسّمت بلادنا وتعاوتت مع عدونا ضدنا وسكتت عن جرائم بحق شعبنا، بينما تشترع خطوط حمر عريضة حين تردّهم على مساعدة لبنان على استعادة أرضه!

لا يوجد دولة لا تحتاج إلى دولة أخرى ولا يوجد شعب لا يتفاعل مع شعب آخر، لكنّ لماذا أتّاع القوة أمام إيران والتبجّج بالسيادة بينما مع أميركا يُبذخ الحجة قاعدة في العلاقات؛ ولكن يبدو أنّ من مظاهر التشوّد في الصحافة اللبنانية صعود طبقة من الوساوء الفيليين احتلت مساحة إسفنجية ضخّت منها مفاهيم مشوّهة، واستخلّطت جعل الدولة منطلق انتفاع شخصي، فهزّلت على أيديها قدرة الدولة على تعريف مصالحها، ثمّ صغرت مرأى البلاد أمام العالم وشعوبه.

ما يحصل اليوم من تهجمات واتهامات وتحريض من هذه الطبقة على المقاومة لا علاقة له بالثوجهات والصحة والشغل النقدي، لأنه ليس المطلوب تصحيح خطأ في بعض المسارات أو إعادة النظر في بعض الوسائل والطرق والأولويات، أو العمل على بناء استراتيجية دفاعية تمثل كافة شرائخ وتيارات المجتمع اللبناني لنلا تنفرد جماعة بحمل السلاح. لا، الأمر يكمن ذلك، بل المطلوب من هؤلاء أن يُنزع سلاح المقاومة وأن يأخذ لبنان موقعا يبنأ جبابته عن الأحداث على اعتبار أنّ السياسة الأمّته هي في الابتعاد عن الأزمات؛

لكم يجب السؤال بوضوح عن طبيعة هذه الطبقة التي تنعق مع الناقق الأقوى الذي يسير على الفضاء الإعلامي ويمكّ المال والقوة العسكرية الضاربة. تهرب من المسؤولية عندما يكون العدو هو (إسرائيل) وتتغالل عن عدو آخر هو (الجماعات الكفرية). فهي حتما تحدّ أنّ السباحة مع التيارات القوية يشعرها بالأمان ويحجز لها مكانا على طاولة المغانم.

لقد شاهدنا هذه الطبقة التي تتحكّم بمفاصل الدولة طيلة مرحلة تحرير الجنوب وبعده، كيف كانت مستعدّة للنتازل عن كلّ القيم الوطنية من أجل الاقتراب من كرسي الحكم أو الحصول على حطولة عن السيد الفرنسي أو الأميركي. ولنذهب أبعد من ذلك قليلا ونستال عن المسبّب بكل الخراب السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي حتى هذه الساعة في هذا البلد، ولولا فتنة باسلة ومشاكسة لكان تقسم الوطن ولكننا عبيداً عند «الإسرائيلي» أو ضاحي بين أيدي التكفيريين.

ألك الذي جرى ويجري هو اختبار حقيقي لفئة لبنانية استوعبت مكانها في عمق الأمة وعمق الوطن، وعلمت بشكل علمي على صنع قوتها الذاتية لتواكب التطورات التاريخية التي من خلالها يصان الوطن، وأخرى كانت أسيرة شهواتها وصبيتها وشرائتها في النهب المال العام والاستنزاح على السلطة، وهذا مما تحفّ عنه المقاومة، وفي حالتنا مع هذه الطبقة، التي تأكل ولا تشبع وتسرق ولا تستحي وتهتم الدولة ولا تبالي بسلامة وتحط من كرامة المجتمع ولا تأسف، ينطلق قول الروائي الإنجليزي جورج أورويل: (كل الصراخ، الأكاذيب، الكراهية، تانينا من أتاس لا يقاتلون).

واخذت تنشئ واقعا مختلفا في دولنا، بالأخص على

صعيد الرهانات السياسية لأنها تشكلت غيابا تاما في مبرجات حساسة من تاريخها المصاعك حتى فقدت منظومة كدول عدم الانحياز التي كانت تحتاج لرؤى خلاقة وجديدة لمواكبة متغيرات عصر العولمة أو القرن الأميركي كما أطلق عليه هناك.

قد يكون ذلك عائدا إلى أخطاء في المناهج التي تدار بها المؤسّسات السياسية، وإضعا لعدم قدرة وكفاءة زعماء تلك المؤسّسات وجهلهم بما يحدث حولهم ومال على ذلك ما أشرنا إليه في مقالات سابقة من فحرف الأنظمة العربية وغالب أجزائها ذات التخلّط له كان سابقا بالنظام العالمي الجديد وتزايد، وكان دولهم لم تكن ضحايا لمعظمي هذا النظام الذي على رأسه «إسرائيل» ثم الولايات المتحدة، بل بقية الجوقة التابعة كبريطانيا وفرنسا اللتين استغلّتا يوما ما موارد تلك الدول وفرقتا بين شعوبها، ما يلغي أهلية تلك المناهج التي اتبعتها المؤسّسات السياسية، سواء كانت تتعلّق سلطة أو معارضة، بل ويفغي وطنيتها، هذا ما سيأتي ضمن سياق الحديث عن أخطاء تاريخية في مجالات متعدّدة كان للسياسة نصيب مقدّر من التأثير السلبي فيها ودفعت ثمنه باهظا عددة شعوب في أفريقيا والعالم العربي.

إنّ الزمان الذي مرّ على تأسيس هذا النظام العالمي غير الشرعي لأنه لا يعترف بوجود عدّة ثقافات عالمية في العالم، بل واستغلها وإمان انسانها ليس طويلا رغم أنّ الزمن قد اثبت أنّ التخلّط له كان سابقا لتأسيسه بكثير وبداية الطريق للفاك من أسره التخلّص من رواسب الاستعمار والأنظمة المحلية التي جاءت تبديلا عنه، ولم تعمل على فتح الأفاق امام شعوبها وتحرير وعيها من السلطوية الجائرة التي امتدت طويلا.

إنّ... فإنّ بداية الطريق هي إنهاء الشعوب

لمواجهة تحدياتها لا المؤسّسات السياسية التي يتعالى قادتها على قواعدها. وترفض كسر حاجز

الإحتكار السياسي في مجالات الحياة الأخرى

وفصلها ليطمئئ بها الإنسان ويطور قدراته ويسعد

بقدراته.

لا يغيب عن كثير من متابعي الواقع الإنساني في

عالمنا المعاصر كلّ المفارقات الكبيرة والواضحة في

### روسيا - سورية وخديعة الهدنة الأميركية...

### شربنا المقاب فلماذا الإصرار على استمرارها؟

- محمد.ح الحاج**

ما أعلن من شروط تطبيق الهدنة على الأراضي السورية تحت عنوان وقف الأعمال العدائية كاولوية هو الحفاظ على المواقع لجميع الأطراف واستثناء التنظيمين المصنفين عالميا إرهابيين - «داعش»

و«النصرة» - وفصل باقي التنظيمات التي تعتبرها الولايات المتحدة «معتدلة» من «جيش حر» وإسلاميين إلخ... رغم التحفظ الروسي عن مواقع «داعش» و«النصرة»، وكذلك إغلاق الحدود التركية ووقف توريد السلاح ومرور المرتزقة... وربما هناك بنود سرية لم يتمّ الإعلان عنها وبقيت طَيّ

الكتفان بين الطرفين الأمريكي والروسي، ولكن ما الذي حصل على أرض الواقع.

في مقابل الجيش السوري وحفاظه على مواقفه ووقف إبداعه لتحرير المدن والقرى الواقعة تحت سيطرة التنظيمات حتى الصنفة إرهابية، لم تتلزم كل الأطراف دون استثناء بالحفاظ على مواقعها بل ارتكبت الخروقات المتكرّرة، أغلبهم مننّ ابغوا مركز التنسيق التزامهم بالهدنة والمطالبة بعدم استهدافهم وعمليات القصف الجوي، وتولّت الإدارة الأميركية الخطئية عليهم بدعوى أنّ من يخرق الهدنة هم من «النصرة»، وأنه من الصعب تحديد مواقعها بسبب التداخل مع الإصرار على عدم الردّ وانتظار مرور الوقت لتحديدھا، في ذات الوقت جرى استثمار التحفظين التركي والسعودي لتجاهات الجيش السوري انتمست بعدم الغرض والتنصّل والخوف من تاثير هذه الاجحاحات على معنويات باقي المعارضات، وربما كان ذلك دافعا لمزيد المعوثة التركية سرا ل«داعش» مع إعلان مهاجمة الطيران التركي والمدفعية لمواقع التنظيم، لكن الهجمات تركّزت على مواقع مجموعات أخرى أغلبها كردية أو عشائرية داعمة للجيش ومناوئة ل«داعش».

والهدنة لا يتمّ إغلاق الحدود التركية رغم المطالبة الروسية بسبب ميوعة الموقف الأميركي وتبنيّه للعبة التركية - السعودية، ورضا الإدارة الأميركية عما يحصل من خروقات وتقدّم للمقاتلين من مختلف المسخيات في عديد من المناطق، عدا مناطق الانتشار «داعش» التي تركّزت عمليات الجيش ضدّها والحقت بها الهزائم في دمر والقريتين وغيرها، وبالتالي فإنّ الموقفين السعودي والتركي تجاه نجاحات الجيش السوري انتمست بعدم الغرض والتنصّل والخوف من تاثير هذه الاجحاحات على معنويات باقي المعارضات، وربما كان ذلك دافعا لمزيد المعوثة التركية سرا ل«داعش» مع إعلان مهاجمة الطيران التركي والمدفعية لمواقع التنظيم، لكن الهجمات تركّزت على مواقع مجموعات أخرى أغلبها كردية أو عشائرية داعمة للجيش ومناوئة ل«داعش».

التزمت القوات الجوية الروسية التزاما كاملا بوقف مهاجمة كافة المناطق عدا مناطق وجود «داعش»، وانسحب قسم كبير من تلك القوات عدا إلى قواعد في الأراضي الروسية، ولم يجد ردة على الخروقات في أماكن محيط درعا، الغوطة - ريف دمشق، ريف حماه - من كل الجهات عدا الغرب - ومحيط إدلب كما في محيط حلب، رغم وضوح ومعرفة المجموعات المهاجمة لمواقع الجيش أو المناطق المدنية، في محاولة لوضع اليد عليها وتبريد قبض جغرافي بشكل ورة في المفاوضات وأن عادت إلى الانعقاد... وكانت اللعبة مكتشوفة تماما، تيزم روسي من الموقفين التركي والسعودي ومحاولات فاشلة لتعديل الموقف سياسيا، إلا ملاملا أميركية مع عدم استجابة للمطالبات الروسية بالضبط على الولتين، في المقابل التزم الجيش السوري، بفعل التمني الروسي، وبقا شبه كامل إلى ردة على الخروقات التي بلغت المئات، وبعضها أشدّ شغل اجتياح حدود في كثير من المناطق. إلى أنّ ارتفعت الأصوات مطالبة الجيش بالردّ وحماة المدنيين، واستجابات القيادة بعد أن سادت الخيبة والإحباط في صفوف الوحدات التي كانت مدعومة للتحرير، وخصوصا في محيط حلب وهي كانت على أبواب تحقيق نصر صامح بتطويق العصابات وقطع طرق إمدادها وتواصلها مع الجانب التركي، ويبدو أنّ الهدنة حققت أهمّ حاجة تركيا والسعودية وعصاباتها المنتشرة في تلك المناطق، ولم يكن ذلك خافيا على الإدارة الأميركية التي مارست ضغوطا هائلة على الجانب الروسي، ويبدو أنّ الجانب السوري بوقف عملياته والحقا هزيمة نفسية للموقف المتقاتل العام على الصعيدين المدني والعسكري ونفهم المللون الإجراء وضرورات استجابة الحكومة السورية للمطلب الروسي على أمل كشف اللعبة ضمن وقت قصير لاستعادة الحركة بعد استراحة، لكن الإصرار على كات في صالح العصابات التي استجعتت قواها وتزوّدت بأسلحة حديثة وقاكة دفعت أثمانها دول الخليج وسهّلت تركيا مرورها وصولها وبعضها وصل مباشرة عبر وحدات أميركية تنتشر في المنطقة الشمالية الشرقية، وهكذا تأكد لكثير من المراقبين والمحليلين أنّ اللعبة نجحت وشرب الروس والسوريون المقلب تحت الغمالة.

بعض التلميحات لمسؤولين روس، أو من باب التبيّج لبعض أركان المعارضات، أو حتى لمسؤولين سعوديين أو أتراك لتأكيد على حصول روسيا، وأنّ روسيا تعرّضت للخديعة، المحيز إلى الأمر هو استمرار تأكيّد الجانب الروسي على وقف العمليات مع استمرار مطالبة الجانب الأميركي لاتخاذ ما يلزم بشأن تعديل الموقفين التركي والسعودي، وإلزام تركيا بإغلاق حدودها ووقف تسرب المقاتلين والأسلحة، والقبول بحل سياسي تراه الغالبية من الشعب السوري بعيد النزال، وربما في خاتمة المستحيل لأسباب موضوعية أهمّها تعدد الدول المتدخلة وتناقض مصالحها وارتباطها قادة المعارضات الخارجية كل بدولة ومشروع ما مختلف عن الآخر بعيدا عن مشروع استعادة الوطن ومصصلحة السوريين.

البارحة صدر بيان فيينا الملتبس - الغامض وقد ذكرني بقول للرئيس الراحل حافظ الأسد حول اتفاق أوسلو، وأنّ كل بند فيه بحاجة إلى اتفاق جديد... الأكثر وضوحا في ما صدر عن فيينا التأكيد الأميركي والرغبة في تحويل الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار، ويبدو أنّ الأميركي لا يعتبر فعل إطلاق نار إلاّ إذا صدر عن الجيش أو الوحدات الداعمة له، وأنّ المناطق التي يتواجد فيها تنظيمات تعتبرها الإدارة الأميركية ضمن تصنيف «المعارضة المعتدلة» لا يجوز مهاجمتها أو الردّ على الخروقات التي تحصل منها رينفا يتمّ عزل هذه التنظيمات عن «النصرة» و«داعش»، الأمر المشكوك في حصوله مع ما يصدر عن مسخيات «جيش الفتح» وجيش الإسلام» و«أحرار الشام»... وأحافد... واولية إلخ... وأنّ هؤلاء يبدعون أنفسهم و«النصرة»، في خندق واحد، ويبقى الجواب الأميركي على التساؤل مبهما وغامضا ويبدو جري في خاتمة الخداع والمراوغة، ولا يمكن فهمه سوى ذلك رغم مطالبة وزير خارجية الإدارة الأميركي للتنظيمات بالانعزال عن «داعش» و«النصرة»، وكأنه لم يفهم تصريحات وزير الجماعات أو يتجاهلها تماما، بينما يؤكّد الوزير الروسي موقف قوي بلاه الداعم للشرعية السورية طبقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن في رفض محاربة الإرهاب، والتدابير والتنظيمات الإرهابية.

ما أوردت الإعلام من تفاصيل البيان لم يكن كافيا لتوضيح الحلول السياسية المقترحة أو المتفق عليها، ويؤكّد أنغاب المحللين والمتابعين بأنّ ما تخرج من الخطوط العريضة المتداوله قبلا، ولم يعلن الأطراف الأربعة واضحا كما لم يتخذ برنامج عمل واقعي وسياق زمني لتطبيقه، فتمّ تركّيز على مقولة إنّ البحث في مصير الرئيس الأسد تمّ استيعاده، وكان من صلاحيات المؤتمر بحث مصير رؤساء الدول بعزل عن إرادة شعوبهم، الأمر الذي ترفضه روسيا ومعها أغلب العالم كل يرضه الشعب السوري صاحب الحق في الاختيار.

المزاج الشعبي العام، خصوصا في المناطق التي تعرّض لوحشية التنظيمات التكفيرية وإجرامها من عمليات تصفّ وإغارة وقتل وحرق... إلخ استمرار الهدنة بما هي عليه من مشاكسة، وبما يحصل في خروقات تؤثر على مسار حياة ومعيشة وأمن هذه المناطق، ويطلب سكانها إجماعية ليصل بالحماية وتوفير الأمن ولواضطرت إلى إحراق المناطق التي يأتي منها العوان، ونرى أنّ على القيادة الاستجابية وتفهمها، وشرح هذا الفهم للجهاث الدولية المعنية وخصوصا الحلفاء لضمان استمرارية مواقفهم الداعمة بعيدا عن اللتباس وإساءة التفسير.

مختلف جوانب الحياة التي تأخذ من الريف وتصنيف إلى المدنية، من رصيد الإنتاج الطبيعي وتصنيف للإنتاج الصناعي... تأخذ من الوجودي والضروري وتصنيف إلى الشكلي والاستهلاكي، وائر ذلك الواضح في مدم قواعد أساسية في حياتنا أبرزها قضية تدهور قطاع الإنتاج الطبيعي الحيوي كإزارةع والريعي وهيمنة القطاع الصناعي الذي يعتمد على النمط الاستهلاكي للإنسان، أو على الأقل هذه هي الطبيعة التي نتجت عن وعيا جيدا ما يحدث بالمنتجج البقاء والتخبطير الطبيعي الحيوي كإزارةع والريعي وهيمنة القطاع الصناعي الذي يعتمد على النمط الاستهلاكي للإنسان، أو على الأقل هذه هي الطبيعة التي نتجت عن وعيا جيدا ما يحدث بالمنتجج البقاء والتخبطير الطبيعي الحيوي كإزارةع والريعي وجوده وأشياءه... مؤكدا أنّ لكلا التومجين... الإنتاج الطبيعي والصناعي وأنّ اعتادا تكمليا بلنظره سطحية لكل منهما قيم مختلفة وقواعد حياة تؤسس لنموها وتطورها وفقا لتفاصيل تناسب كل واحد منها على حدة.

وأيضا وايضا لكل نموذج مشكلاته التي تقع على شكل خسائر يتكبده المجتمع الذي يسعى لتطبيق ما يناسبه وفق حاجاته ومبرراته، بالنسبة لشعوب أفريقيا والعالم العربي تجسدت المشكلات في الرصيد الطبيعي من الخام الصناعي والنظف ولم يكن عادلا ان تعطى البلدان التي تملكه لمنأ له بل لرائي الناس بعد الاستعمار التحكم بانظمة فاسدة تطور الأمر إلى مرحلة اختراق وعي الشعوب عبرها بصيغة متكاملة دعائيا لتسليم امرها لبارادتها). مشروع متكامل تقائفا واقتصاديا يتغاضى تماما عن عدم توازن الرؤية القوقية للدول الكبرى مع واقع بلداننا، ما يفسّر ان الهدف ليس العدالة السياسية أو غيرها بل احتكار حتى الشعوب لرؤية أحادية استعابعا للاستلاب الاقتصادي عبر الهيمنة العسكرية ثم التبعية غير المباشرة أو الاملاءت تحت ضغوط مختلفة... إنّ يتضح أنّ الطريق إلى البناء الاقليمي أمر تفرضه ضرورات عديدة لكنه يبدأ بتحرير الحياة البشرية من العوامل التي أضعفها عن أداء دورها في خلق النهضة والتقدم الذي يحفظ كرامة الإنسان والأوطان.. التخطيط الجيد... الإدارة الفوقية للدول الكبرى مع واقع بلداننا، ما يفسّر ان الهدف ليس العدالة السياسية أو غيرها بل احتكار حتى الشعوب لرؤية أحادية استعابعا للاستلاب الاقتصادي عبر الهيمنة العسكرية ثم التبعية غير المباشرة أو الاملاءت تحت ضغوط مختلفة... إنّ يتضح أنّ الطريق إلى البناء الاقليمي أمر تفرضه ضرورات عديدة لكنه يبدأ بتحرير الحياة البشرية من العوامل التي أضعفها عن أداء دورها في خلق النهضة والتقدم الذي يحفظ كرامة الإنسان والأوطان.. التخطيط الجيد... الإدارة الفوقية للدول الكبرى مع واقع بلداننا، ما يفسّر ان الهدف ليس العدالة السياسية أو غيرها بل احتكار حتى الشعوب لرؤية أحادية استعابعا للاستلاب الاقتصادي عبر الهيمنة العسكرية ثم التبعية غير المباشرة أو الاملاءت تحت ضغوط مختلفة... إنّ يتضح أنّ الطريق إلى البناء الاقليمي أمر تفرضه ضرورات عديدة لكنه يبدأ بتحرير الحياة البشرية من العوامل التي أضعفها عن أداء دورها في خلق النهضة والتقدم الذي يحفظ كرامة الإنسان والأوطان.. التخطيط الجيد... الإدارة الفوقية للدول الكبرى مع واقع بلداننا، ما يفسّر ان الهدف ليس العدالة السياسية أو غيرها بل احتكار حتى الشعوب لرؤية أحادية استعابعا للاستلاب الاقتصادي عبر الهيمنة العسكرية ثم التبعية غير المباشرة أو الاملاءت تحت ضغوط مختلفة... إنّ يتضح أنّ الطريق إلى البناء الاقليمي أمر تفرضه ضرورات عديدة لكنه يبدأ بتحرير الحياة البشرية من العوامل التي أضعفها عن أداء دورها في خلق النهضة والتقدم الذي يحفظ كرامة الإنسان والأوطان.. التخطيط الجيد... الإدارة الفوقية للدول الكبرى مع واقع بلداننا، ما يفسّر ان الهدف ليس العدالة السياسية أو غيرها بل احتكار حتى الشعوب لرؤية أحادية استعابعا للاستلاب الاقتصادي عبر الهيمنة العسكرية ثم التبعية غير المباشرة أو الاملاءت تحت ضغوط مختلفة... إنّ يتضح أنّ الطريق إلى البناء الاقليمي أمر تفرضه ضرورات عديدة لكنه يبدأ بتحرير الحياة البشرية من العوامل التي أضعفها عن أداء دورها في خلق النهضة والتقدم الذي يحفظ كرامة الإنسان والأوطان.. التخطيط الجيد... الإدارة

## ما بين القطب الواحد واختلال قواعد الحياة البشرية... البحث عن الحقيقة والطريق